تحقيق

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

تحت عنوان "ضمان الأمن والسلم الأهلي": العاصمة مدينة منزوعة السلاح

فرضت الحرب الاخيرة على الحكومة اتخاذ قرارات واجراءات امنية استثنائية وصارمة لمنع الفلتان والفوضى، فأعلنت الحكومة اللبنانية عن قرارات حازمة بحصر السلاح في يد الدولة والقوى الامنية الشرعية، ثم اعلان العاصمة بيروت مدينة منزوعة السلاح لمواجهة تداعيات الحرب لا سيما الانفلات الامني

تم تكليف الجيش اللبناني والقوى الامنية بـ"تعزيز سيطرة الدولة على محافظة بيروت وحصر السلاح فيها بالقوى الشرعية وحدها". نص القرار على انه "حفاظا على سلامة المواطنين وامنهم وممتلكاتهم، يطلب الى الجيش والقوى الامنية المباشرة فورا تعزيز بسط سيطرة الدولة الكاملة على محافظة بيروت، وحصر السلاح فيها بالقوى الشرعية وحدها، والتشدد في تطبيق القوانين واتخاذ كل التدابير المطلوبة في حق المخالفين واحالتهم على القضاء المختص". واكد رئيسا الجمهورية جوزف عون والحكومة نواف سلام ان لا تراجع عن هذا القرار لتأمين الاستقرار، وسط ترحيب داخلي، سياسي وعربي ودولي، بهذه الخطوة.

مما لا شك فيه، ان الخطوة تعد اختبارا حقيقيا لقدرة الدولة اللبنانية على فرض سيادتها، ومواجهة التهديدات الاسرائيلية المستمرة، مع تأكيد حضورها الامني الى جانب المواطنين في العاصمة وفي كل المناطق اللبنانية.

بعد العدوان التدميري على العاصمة في 8 نيسان الفائت، وقبيل اجتماع واشنطن الذي صدر عنه اتفاق وقف إطلاق النار، اعلنت الحكومة في جلسة لها "بيروت عاصمة منزوعة السلاح، وان لا سلاح فيها سوى سلاح الشرعية"، في حين بوشرت اجراءات امنية لقوى الجيش والامن الداخلي لتنفيذ القرار.

في هذا الاطار، تم تكليف الجيش تقديم خطة تنفيذية من مراحل عدة لتعزيز السيطرة الامنية الشرعية، هدفها ابعاد بيروت عن الصراعات، والدمار، وحماية المواطنين، وضمان الاستقرار والسلم الاهلي.

لاقى القرار الحكومي ترحيبا من المواطنين ومن نواب بيروت والقوى السياسية، الذين شددوا على ان "لا رجوع عن القرار". يأتي هذا القرار في اطار مساعي الحكومة لترسيخ الأمن وبسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية، بدءا من العاصمة بيروت وصولا الى بقية المناطق، على ان ينظر اليه كنقطة تحول ايجابية في التعامل مع كل سلاح متفلت وغير شرعي.

في الخطوات التنفيذية، بوشر تنفيذ الانتشار الامني وتعزيزه من كل الاجهزة العسكرية والامنية، وابلغ مصدر عسكري مسؤول في الجيش اللبناني "الامن العام" "ان الجيش مكلف اصلا من الحكومات المتعاقبة منذ زمن بعيد بحفظ الأمن في كل لبنان، والجيش موجود على الارض في بيروت وضواحيها وفي كل المناطق بحسب ظروف كل منطقة واوضاعها. لكن بعد العدوان الاسرائيلي وقرارات الحكومة لضبط السلاح المتفلت، تمت زيادة حجم الانتشار والعديد والحواجز ونقاط المراقبة وتسيير الدوريات وتوقيف المخلين بالأمن، لا سيما حملة السلاح ومطلقي الرصاص العشوائي، وقد جرى بالفعل توقيف العشرات من المخالفين. اما بالنسبة الى بقية المناطق خارج بيروت الادارية، فإجراءات الجيش على حالها من انتشار ودوريات، وأحيانا مداهمات لأوكار المخدرات ومراكز المخالفات الاخرى بناء على اشارة قضائية. اما زيادة المهمات ونوعها وحجمها في المناطق الاخرى، خارج بيروت، فمرتبط بقرار الحكومة والسلطة السياسية، ومتى قررت اي اجراء اضافي فان الجيش جاهز".

هذه التطورات الجديدة بعد الجولة الثانية من الحرب، فرضت تعديلات في خطط حفظ الأمن وحصر السلاح، بحيث لم تعد هناك مراحل للتنفيذ في كل بقعة، بل بدأت القوى العسكرية والامنية تعمل على كامل الاراضي اللبنانية لتنفيذ قرارات الحكومة، حتى ان الجيش عمل خلال فترة الهدنة التي اتفق عليها في اجتماع واشنطن على مواكبة الاهالي العائدين الى مناطقهم في الجنوب من اجل تفقدها، وفتح الطرقات، واقامة الجسور البديلة عن التي قصفها الاحتلال الاسرائيلي، وقام بإجراء كشف هندسي وازال القذائف غير المنفجرة في القرى.

بالنسبة الى القوى الامنية، بدأت تعمل على الارض بكامل اجهزتها، من أمن داخلي وأمن عام وأمن دولة، كل جهاز بحسب اختصاصه وصلاحياته، وذلك بناء على تعليمات وتوجيهات وزير الداخلية العميد احمد الحجار الذي واكب تنفيذ الخطة مع المعنيين وترأس اجتماعات مع القيادات الامنية ومجلس الامن المركزي الذي واكب يوما بيوم التطورات الميدانية والامنية على الارض. وبحسب المتابعات اليومية، عززت القوى الامنية من حضورها المكثف في بيروت بشكل خاص، وفي المناطق التي يمكن ان تشهد توترات.

> **الهدف إبعاد بيروت عن الصراعات والدمار وحماية المواطنين والاستقرار**

كما تابع الوزير الحجار من غرفة العمليات المركزية في الوزارة، عبر اتصالات من بعد مع ضباط غرفة العمليات في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، التدابير والاجراءات التي تنفذها قطعات المديرية على الارض مواكبة لاتفاق وقف إطلاق النار. فعقد اجتماعات مكثفة، وأجرى اتصالات يومية مع مسؤولي الامن والدفاع المدني، وذلك للبحث في التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها مواكبة لاتفاق وقف اطلاق النار. وقد شدد الوزير الحجار على ان ◄

HITEK
ENGINEERING & CONTRACTING
Turnkey
Design Development
Project Management
Construction Management
Constracting
Maintenance

HITEK is a multidisciplinary engineering and contracting company operating across the Middle East and Africa. For over 35 years, it has successfully delivered a wide range of residential, industrial, institutional, healthcare, and commercial projects.

Backed by decades of expertise, HITEK's teams ensure the implementation of state-of-the-art technologies and infrastructure tailored to meet every client's needs. The company's reputation is built on the exceptional quality of its work across all sectors, reflecting the depth of knowledge and experience it has achieved.

Address: Spark Tower,
Charles Helou St.
Horch Tabet, Sin el Fil, Beirut, Lebanon
Phone: +961 1 481066
P.O. Box: Le Mall 10
Mail: hitekmep@hitekmep.com
Website: www. hitekmep.com

المرحلة الحالية تتطلب رفع الجهوزية وتعزيز الجهد ومضاعفة التنسيق الكامل مع الجيش اللبناني، لضبط الامن بالتوازي من اجل مواكبة عودة الاهالي الى عدد من القرى والبلدات، وذلك من خلال تكثيف تدابير حفظ الامن والنظام، وتأمين انسيابية حركة السير.

وفي اتصال مع المحافظين المعنيين، أكد وزير الداخلية ضرورة البقاء في أعلى درجات الجهوزية، وايلاء عناية خاصة للأهالي، والعمل على تلبية احتياجاتهم ومتابعة اوضاعهم. كما طلب خلال اتصال مع المدير العام للدفاع المدني العميد الركن عماد خريش المشاركة الفاعلة في عمليات رفع الانقاض، والاستجابة السريعة لنداءات المواطنين.

ودعا رئيس الجمهورية العماد جوزف عون خلال ترؤسه اجتماعا امنيا في قصر بعبدا حضره قائد الجيش والقادة الامنيون الى "التشدد في تطبيق التدابير التي اتخذها مجلس الوزراء في بيروت، وزيادة عديد القوى العسكرية والامنية المنتشرة في العاصمة ومختلف المناطق اللبنانية والتنسيق بين الاجهزة الامنية، ليأتي عملها متكاملا بما يحقق مصلحة المواطنين عموما والنازحين خصوصا".

كما دعا الى "التشديد على دهم الاماكن التي تضم مخازن اسلحة في ضوء المعلومات التي ترد الى الاجهزة المعنية، وعدم التساهل في منع المظاهر المسلحة من أي جهة كانت".

وقال: "من غير المسموح لأي كان أن يعرقل تنفيذ الاجراءات الامنية او يسيء الى الاستقرار الأمني، لأن المحافظة على السلم الاهلي في هذه المرحلة من تاريخ لبنان خط احمر". ونوه بـ"الاجراءات الميدانية التي اتخذها الجيش لإعادة فتح الطرق وترميم الجسور وتسهيل عودة النازحين الى قراهم وبلداتهم في ظروف آمنة ومستقرة".

عدا عن اجراءات الامن في الداخل، اهتم رئيسا الجمهورية والحكومة والوزراء المعنيون بتثبيت الاستقرار الامني في الجنوب، ووقف العدوان الاسرائيلي وخروقات اتفاق واشنطن، عبر اتصالات موسعة مع زعماء ومسؤولي الدول المعنية، في الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية، قبل الشروع في التفاوض السياسي بين لبنان والكيان الاسرائيلي حول ترتيبات الامن، تثبيت الحدود البرية، اطلاق الاسرى، السماح بعودة النازحين، وبدء اعمال ترميم واعادة بناء ما تضرر وتهدم من جراء الغارات العنيفة، مما اسفر عن حصر الاعتداءات والخروقات في الحد الامامي لقرى الجنوب من دون التخفيف منها. كذلك وضع لبنان سقفا للتفاوض لا تنازل عنه، قبل توسيع الوفد المفاوض في واشنطن بممثلين سياسيين للدولة اللبنانية.

> **خارج بيروت الادارية اجراءات الجيش والقوى الامنية على حالها في انتظار قرار سياسي**